

أو حتى سيستمرون في المشاركة بالعملية السياسية في حال مضت الحكومة قدمًا في الانتخابات المبكرة

إنجاز قانون انتخابي: ما يعيق الانتخابات المبكرة أيضًا هو إطار عمل قانوني غير واضح فقد عجز البرلمان عن إنجاز القانون الانتخابي الجديد الذي تمّ تمريره في 24 كانون الأول/ديسمبر 2019. ولا تزال أهم مكونات القانون – آلية توزيع الدوائر الانتخابية – غير مكتملة وخلال نقاشات متكررة شهدتها الأشهر الثمانية الماضية اقترح أعضاء البرلمان دوائر انتخابية صغيرة تضم بين 4 و5 مقاعد بدلًا من مقعد واحد ويهدف الاقتراح إلى توفير فرصة أفضل للأحزاب المتوسطة الحجم بتخطي النسبة الضرورية لدخول البرلمان

ونظرًا إلى هذه الضبابية المحيطة بهذه الانتخابات تدعم بعض الأحزاب التخلي التام عن القانون الجديد والعودة إلى القديم الذي لا يزال نافذًا فالنظام الجديد قد يكلف الأحزاب الشيعية خسارة ستة مقاعد في بغداد لصالح السنة

المحكمة الاتحادية: إن حركة المحكمة الاتحادية مشلولة حاليًا حيث تعجز عن إكمال نصابها بعد تقاعد أحد القضاة كما تعاني المحكمة جراء عجز البرلمان عن تمرير قانون جديد خاص بالمحكمة الاتحادية كما ينص عليه الدستور فضلًا عن ذلك حالت الخصومة الشديدة بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة الاتحادية دون إحراز أي تقدّم في تعيين قاضي بديل جديد

ولحل هذه المسألة اقترحت رئاسة الجمهورية مقترح جديد من تسعة أعضاء للمحكمة الاتحادية بمن فيهم خمسة قضاة وخبران في الفقه الدستوري وخبران في الفقه الإسلامي ومن بين الحلول المقترحة الأخرى أمام هذا الاقتراح الفرصة الأفضل للنجاح نظرًا إلى الدعم الذي يحظى به من الأحزاب السياسية غير أن ذلك يتطلب بدوره أفعالًا وليس أقوالًا

مشاكل "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات": فكك القانون الانتخابي الجديد فعليًا المفوضية حيث أزال 29 مديرًا عامًا من منصبهم وترك المفوضية بدون موازنة وعلى الرغم من الوعود الكثيرة التي أطلقتها الحكومة الجديدة لم تحصل "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" على أي مبالغ مالية على الإطلاق

علاوة على ذلك تعاني المفوضية من خلل وظيفي منذ ما يقرب من السنتين ونتيجة لذلك لم يتم تحديث القائمة الانتخابية وفي حين طالبت الكثير من الأحزاب السياسية باستخدام بطاقات الهوية البايومترية خلال الانتخابات لا تملك المفوضية القدرة على تحديثها بسرعة من دون تخصيص الأموال المناسبة لذلك وناهيك عن هذه المشاكل تعاني المفوضية تعقيدات كثيرة أخرى وتتوقف جهوزيتها لإجراء انتخابات في أقل من سنة على قدرة الحكومة المشكوك فيها على معالجة مجموعة من المشاكل

الأمن: يُعتبر الأمن ركنًا أساسيًا في أي انتخابات وفي حالة العراق تتبع المخاوف حيال الأمن من الفشل السابق في تقييد حيازة الأسلحة في البلاد ويهدد الوضع الأمني الحالي نزاهة النظام الانتخابي وكان دفع بالكاتب السياسي سرمد الطائي إلى القول بأن "الانتخابات في ظل الفوضى الحالية والميليشيات المسلحة لن تكون عادلة وسوف نشهد اغتيالات منظمة لأبرز المرشحين من الحركة المدنية". وكانت الجماعات المسلحة قد تدخلت في العملية الانتخابية في السابق

الإشراف الدولي: طالب العديد من القادة بمن فيهم الرئيس ومقتدى الصدر بإشراف دولي على الانتخابات من أجل "منع التزوير والتلاعب في النتائج" ويوافق آخرون على أن وجود مراقبين دوليين وإشراف "بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق" على الانتخابات هي خطوات أساسية لحصول انتخابات عادلة مع ذلك يعارض البعض أي تدخل خارجي ويعتبرون هذا الإشراف بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية العراقية حتى أنهم يرغبون في وضع قيود على دور الدعم الفني

الخوف من تغيير سياسي: لا يمكن معالجة المشاكل المذكورة أعلاه من دون إرادة سياسية ومن غير الواضح ما إذا كانت الأحزاب السياسية جدية في إجراء انتخابات مبكرة فمعظم أعضاء البرلمان يخشون ربما من أي تغيير محتمل في المجلس التشريعي ويمكن لهذه الأطراف أن تعمل عمدًا على إرجاء أو حرق الانتخابات عن مسارها ومن المرجح أن ترجى الناتجة موعد الانتخابات

الخطوات المقبلة

أقدم الرئيس ورئيس الوزراء على خطوتهما وباتت الكرة الآن في ملعب مجلس النواب فعليهم أن يقرروا ما هي الخطوات المقبلة لكن بالنظر إلى أدائهم خلال الأشهر العشرة الماضية لا يمكننا أن نأمل الكثير

تختلف التحديات المشار إليها أعلاه بطبيعتها فبعضها فني والبعض الآخر لوجستي وأغلبيتها ذات طابع سياسي صحيح أنه يمكن حل المشاكل اللوجستية والفنية لكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن الخلافات السياسية فكافة المؤشرات تدل حاليًا على أن الأحزاب السياسية في العراق تخطط لوضع مصلحتها فوق المصلحة المشتركة ونتيجة لذلك فإن اتخاذ أي قرار كبير بإجراء انتخابات مبكرة مستبعد ما لم يحشد داعمو الانتخابات المبكرة زخمًا وحدها هذه الخطوة يمكن أن تخلق ظروفًا جديدة سترغم باقي الأحزاب على السعي إلى انتخابات مبكرة حتى وإن كانت لا تعجبها هذه الظروف



❖ السعي إلى انتخابات مبكرة حتى وإن كانت لا تعجبها هذه الظروف



BRIEF ANALYSIS

Bennett's Bahrain Visit Further Invigorates Israel-Gulf Diplomacy

//



Simon Henderson

(/policy-analysis/bennetts-bahrain-visit-further-invigorates-israel-gulf-diplomacy)



BRIEF ANALYSIS

Libya's Renewed Legitimacy Crisis

//



Ben Fishman

(/policy-analysis/libyas-renewed-legitimacy-crisis)



تحليل موجز

مواجهة أزمة الغذاء في سوريا

فبراير



عشتار الشامي

(ar/policy-analysis/mwajht-azmt-alghdha-fy-swrya/)